المصدر: الاهرام

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦

عندما يتحد الإهمال مع الفساد تولد المأساة وعندما نفتح ملفات ٢٠٠٦ لا يمكننا أن نغفل حادث غرق العبارة «السلام ٩٨» الذى راح ضحيته ١٠٣٣ مواطنا لم يرتكبوا أى ذنب سوى أنهم كانوا على متن سفينة الموت فى طريقهم إلى الوطن لتصنع معاناتهم مأساة من ثلاثة فصول كانت أشد حوادث العام إيلاما.

عبارة الموت ابتلعت الضحايا..!

دماؤهم تنتظر القصاص

الفصل الأول: الجريمة

كانت الساعة هى التاسعة مساء بتوقيت السعودية يوم ٢ فبراير الماضى والعبارة فى قلب البحر الأحمر عندما فوجئ ركابها بأدخنة كثيفة تتصاعد من السفينة. وبعدها بساعتين ازدادت الأدخنة وطالبهم بعض أفراد الطاقم بالصعود إلى الجانب الأيسر على سطح العبارة ليتزاحم الجميع هربا من النيران دون أن يجدوا من يرشدهم، فما كان من البعض إلا أن كسر باب مخزن سترات النجاة وتخاطفوا فيما بينهم بعضها فى صراع غريزى للحفاظ على حياتهم.

وبعدها بدقائق كانت العبارة قد مالت على جانبها الأيمن لتبدأ رحلة الغرق بلا عودة.

الفصل الثانى: المحاكمة والعقاب

بعد الحادث بأيام قليلة فوجئ الرأى العام فى مصر بسفر ممدوح إسماعيل رئيس مجلس إدارة شركة السلام مالك العبارة إلى لندن لدواعى العلاج، وهو السبب الذى لا يزال يذكره حتى اليوم للبقاء خارج البلاد، وأن السفينة كانت ترفع علم دولة بنما!وبدأت أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية فى التحرك

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

وطلب مجلس الشعب من المستشار جابر ريحان المدعى العام الاشتراكى التحقيق فى الحادث للحفاظ على حقوق الضحايا.

وبعد عدة أشهر توصل المدعى الاشتراكى إلى اتفاق مع ممدوح إسماعيل لتعويض الضحايا والناجين من الحادث بسداد ٣٣٠ مليون جنيه ليتم تعويض أسرة كل متوفى بـ ٣٠٠ ألف جنيه وكل ناج بـ ٥٠ ألف جنيه، فتم إنهاء المنع وبحلول شهر سبتمبر

كان المدعى الاشتراكى قد صرف ٢٨١ مليون جنيه للمتضررين الذين وصل عددهم خمسة إلى آلاف شخص من المصريين والأجانب.

وعلى صعيد آخر كشفت هيئة النيابة الإدارية خلال التحقيقات التى تصدى لها المستشار محمود قناوى الوكيل العام الأول لرئيس الهيئة عبر أربعة أشهر وشملت ٦٠ جلسة تحقيق مع ١٢٦ شخصا عن مخالفات أكثر فداحة للمسئولين عن الحادث.

فأمرت النيابة الإدارية برئاسة المستشار سمير البدوى بإحالة ٥٩ مسئولا بقطاع النقل البحرى إلى المحاكمة التأديبية لتسببهم بطريق الإهمال فى وقوع كارثة العبارة وزيادة أعداد الضحايا.

ومن جانبها أحالت النيابة العامة ممدوح إسماعيل ونجله عمرو وصلاح الدين جمعة ربان سانت كاترين وممدوح عرابى مدير الأسطول ونبيل شلبى مدير شركة السلام فى سفاجا والمهندس محمد عماد الدين إلى محكمة جنح سفاجا بتهم القتل الخطأ، وهى القضية التى لم يتم الفصل فيها حتى نهاية العام الحالى

ولم يحضر جلساتها من المتهمين سوى عرابى فى ظل هروب الباقين أو سفرهم للعلاج، على حد قولهم.

الفصل الثالث:

هل تعلمنا الدرس؟!

لم يكن الشغل الشاغل للجهات الرقابية هو إدانة المسئولين عن الحادث فقط، بل كانت تحاول اكتشاف أسبابه لتلافيها فى المستقبل فخرجت النيابة الإدارية والمدعى الاشتراكى ولجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب بـ ٨٧ توصية لمنع تكرار الحادث، من أهمها إنشاء مجلس أعلى لسلامة النقل وإنشاء شركة لتشغيل العبارات وإلزام شركات السفن بالتأمين الإجبارى على الركاب أسوة بالسيارات والقطارات حسب قوانين التأمين وإرفاق التأمين بتذكرة السفر وتعديل المواد التى تحكم التعويضات فى قانون التجارة البحرية والمساواة بين السفن المصرية والأجنبية فى ضوابط السلامة حتى لا ترفع العبارات أعلاما أجنبية.

■ نصرى عصمت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية